المحور الثاني: التحليل النقدي من المنظور الكلاسيكي والنيوكلاسيكي.

تمهيد:

النظرية النقدية هي فرع من فروع علم الاقتصاد وتؤلف جزءاً من التحليل الاقتصادي الكلي ، وتبحث في كشف وتفسير العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي، فهي تأخذ بالاعتبار أثر التغير في العامل النقدي بجانبيه (عرض النقد والطلب عليه) على المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج الحقيقي، الدخل، الاستخدام، الاستهلاك، الفائدة، النمو الاقتصادي، مستوى الاسعار، توزيع الدخل والثروة.

وهذا يعني ان النظرية النقدية تهتم بالعلاقات المتشابكة بين العوامل النقدية وغير النقدية وانعكاسات ذلك على سلوك الاقتصاد ككل .

النظرية النقدية اذن تتناول ما أثير وطرح من آراء وافكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول الدور الذي تلعبه النقود في مستوى الفعاليات الاقتصادية، وهذه الافكار والآراء ما هي في واقع الامر سوى انعكاس للمحيط الاقتصادي، فهذا الاخير هو الذي يخلق الأفكار الاقتصادية التي تحاول بدورها ان تفسر التغير والتحول في الواقع الاقتصادي وتجد العلاج للمشاكل التي تنشأ عنه .

اولا: التحليل النقدي من المنظور الكلاسيكي.

ان الثورة الصناعية الكبرى التي بدأت في اوربا في نهاية القرن الثامن عشر، واتخذت شكلها الامل في مطلع ومنتصف القرن التاسع عشر اثبتت بالوقائع المادية بأن اغلب استنتاجات المدرسة الطبيعية كانت خاطئة وبعيدة عن الواقع العملي، وبذلك ظهرت الحاجة مع بزوغ فجر الصناعات الجديدة والعلاقات الاقتصادية الجديدة الى مدرسة اقتصادية جديدة تعلل وتشرح الواقع الاقتصادي الجديد ، فظهرت عندها المدرسة الكلاسيكية كاستجابة لهذه التحولات الاقتصادية.

ومنذ ظهور هذه المدرسة الجديدة عرف الاقتصاد عهدا جديدا، خاصة مع ظهور عدد من المفكرين الاقتصاديين وخاصة الانجليز منهم، الذين اعطوا النظرية الاقتصادية اتجاها وحيوية جديدين.

اعتبرت المدرسة الكلاسيكية الاطار الفكري للثورة الصناعية والمعبر عن الاتجاه الليبيرالي الذي ساد هذه الفترة من تاريخ اوروبا، وشكلت في الوقت ذاته امتدادا للمدرسة الطبيعية فيما يتعلق بالاساس الفلسفي المرتبط بمبدأ الحرية والملكية الشخصية كأساس للتفاعلات الاقتصادية.

أ.د. عزيزة بن سهيلة

1- العوامل التي رافقت ظهور المدرسة الكلاسيكية:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت ولعبت دورا اساسيا في ظهور الافكار الكلاسيكية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الثورة العلمية التي بدأت مع كتابات اسحاق نيوتن وغاليليو بخصوص قوانين حركة الاجرام والجاذبية، وقد انعكست هذه الافكار في آراء المدرسة الكلاسيكية، فإذا كانت الارادة الالهية قد خلقت الية تعمل بتناغم وبشكل آلي دون الحاجة الى تدخل الدولة، لذلك فإن سياسة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هي اعلى شكل من اشكال الحكمة في القضايا الاجتماعية.
- ✓ الثورة الصناعية التي بدأت عام 1776، الامر الذي ادى الى زيادة التأكيد على الجانب الصناعي في الحياة الاقتصادية، وبالتالي اصبحت اوربا وبالخصوص انجلترا من اكثر الدول من حيث التقدم الصناعي، فسادت المنافسة والاسعار المعتدلة والنوعية والجودة.
- ✓ تركز عوامل الانتاج وتضخم الجهاز الانتاجي.
- ✓ الانفصال التام بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال.

2- اهم فروض المدرسة الكلاسيكية:

يمكن اجمال اهم فروض المدرسة التقليدية في النقاط التالية:

- ❖ **المنفعة شرط القيمة:** لكي تكون للسلعة قيمة لابد ان تكون نافعة اجتماعيا (صالحة لاشباع حاجة ما)، كما يمكن القول ان القيمة تقاس بكمية العمل المبذول فيها (نظرية العمل في القيمة).
- ❖ **نظرية الانتاج:** يتمثل الانتاج حسبهم في خلق المنافع او زيادتها وقد اهتموا بناحيتين من النواحي الفنية للانتاج هما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة، فبالنسبة لتقسيم العمل يرى آدم سميث ان تقسيم عملية انتاج سلعة من السلع الى عدة عمليات جزئية يتخصص في انجازها شخص او مجموعة يؤدي الى زيادة الانتاج وتحسين نوعه، اما عن قانون الغلة المتناقصة فمعناه اذا زاد احد عناصر الانتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الانتاج الاخرى ثابتة، فإن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة متزايدة في البداية (مرحلة تزايد الغلة) ولكن بعد حين، فإن الزيادة في الناتج الكلي ستكون بمعدل متناقص حتى يصل الى حده الاقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي في التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير (مرحلة تناقص الغلة).
- ❖ **نظرية التوزيع:** تقوم نظرية التقليديين في توزيع الناتج الكلي بين عناصر الانتاج على اساس القيمة.
- ❖ **نظرية التشغيل:** اعتقد الكلاسيكيون ان حجم التشغيل (العمالة الكاملة) لابد ان يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل (كل العمال الراغبين في العمل لابد ان يعملوا، وان كل بطالة بين العمال لا يمكن ان تكون الا ظاهرة عارضة) وتستند هذه النظرية في التشغيل الى قانون ساي، والذي بمقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في

أ.د. عزيزة بن سعيدة

قيمته، فالطلب الكلي على المنتجات انما يتساوى دائما مع عرضها الكلي، هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الانتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي، وبالتالي يكون من المستحيل وقوع الكساد والبطالة.

❖ **النقود** عندهم مجرد وسيط للمبادلة، ومن هنا اقام الكلاسيك تحليلهم ما لو كان الاقتصاد عيني ولا نقود فيه، فالنقود عندهم محايدة (مجرد حجاب يغطي الواقع لكنه لا يلغيه او يغير منه).

3- معادلة التبادل لفيشر:

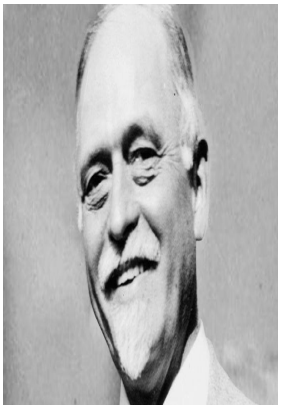

(1867-1947) هو إحصائي أمريكي كانت له مساهمات عدة في النظرية الاقتصادية، كما تنسب له معادلة التبادل الشهيرة.

3-محتوى النظرية:

النظرية الكمية هي محصلة للأفكار الكلاسيكية في المجال النقدي، حيث قسموا الاقتصاد إلى جزأين أحدهما حقيقي والآخر نقدي، ولا يربط بينهما إلا المستوى العام للأسعار، وكل منهما له خصائص معينة:

✓ **القطاع الحقيقي:** يتميز القطاع الحقيقي حسب الكلاسيك بالخصائص التالية:

- وقوعه عند مستوى التشغيل الكامل، على أساس أن كل عرض يخلق معه الطلب المساوي له، والكلاسيك يربطون النمو الاقتصادي باليد العاملة المتوفرة، وعليه فكل عرض من العمالة يجد عليه طلبا وعليه لا تحدث أزمة بطالة، وإذا وجدت فهي إرادية؛
- سيادة المنافسة الكاملة بكل ما تتطلبه من شروط؛
- مرونة الأسعار والأجور بالشكل الذي يجعلها تستجيب لكل تغير في جانب العرض والطلب.

✓ **القطاع النقدي:** بالنسبة للقطاع النقدي فقد ركز الكلاسيك على المتغيرين التاليين:

عرض النقود: عرض النقود حسب الكلاسيك متغير خارجي يحدده البنك المركزي للدولة بكل استقلالية عن العوامل المتحكمة في جانب الطالب على النقود، وتتحكم فيه عوامل مختلفة مثل

أ.د. عزوزة بن سهلة

اكتشاف المناجم والظروف الطبيعية والسياسية مما يكون لها تأثير على توجيه المعادن ما بين استخداماتها السلعية والنقدية.

- **الطلب على النقود:** إن النقود بالنسبة لهم تعتبر وسيطا للتبادل فقط، وعليه فالطلب عليها هو طلب وحيد فقط بغرض إتمام المعاملات، وبالتالي فالنقود ليس مخزنا للقيمة ولا تطلب لذاتها بل للمنافع المنجرة عن استخدامها، وكمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات يتوقف على العوامل التالية:
  - حجم الإنتاج الكلي في الاقتصاد، فكلما زاد حجم الإنتاج زاد حجم الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زادت الحاجة للنقود بغرض إجراء المعاملات؛
  - مستوى الأسعار النسبية، وتعبر عن قيمة المبادلة المباشرة بين السلع، أي تمثل أسعار السلع الاقتصادية منظورا إليها من خلال علاقاتها التبادلية، والأسعار النسبية لا تتأثر بالتغير في كمية النقود لأنها مرتبطة بعوامل حقيقية كحجم التكاليف المتحملة في إنتاج السلعة؛
  - المستوى العام للأسعار الاسمية أي المعبر عنها بالوحدات النقدية، وهي كمية النقود التي يتنازل عنها المشتري من أجل الحصول على السلع والخدمات.

ولكن بالنسبة للكلاسيك فمستوى الإنتاج ثابت والأسعار النسبية معروفة، وبالتالي تبقى الأسعار الاسمية أو النقدية هي المجهول الوحيد، والذي دارت حوله أغلب أعمال النظرية الكمية بمختلف مداخلها، حيث رأى منظرو الكلاسيك الأوا ل كآدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وغيرهم أن المستوى العام للأسعار يتحدد عن طريق تلاقي قوى العرض النقدي والطلب عليها، فالعرض النقدي متغير خارجي يخضع لعوامل غير متحكم فيها، كما أن الطلب على النقود ثابت، وذلك لثبات كل من حجم الإنتاج لوقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ولثبات الأسعار النسبية، وعليه يبقى المستوى العام للأسعار تابع لمتغير واحد وهو تغير كمية النقود المعروضة من طرف البنك المركزي للدولة المعنية، فزيادة المعروض النقدي في ظل ثبات الطلب على النقود لغرض المعاملات لوقوع الاقتصاد عند مستوى الكامل وثبات الأسعار النسبية لعدم تغير الفن الإنتاجي التشغيل يجعل الأثر الوحيد لزيادة كمية النقود المتداولة وزيادة الأرصدة النقدية لدى المتعاملين هو التخلص منها عن طريق إنفاقها على مختلف السلع والخدمات لأنهم لا يرغبون في الاحتفاظ بأي مقدار نقدي إضافي، وقد بقيت النظرية الكمية مجرد أفكار نظرية بحتة دون التأكد منها إلى غاية بداية القرن العشرين حيث، ظهرت محاولة تكميم النظرية الكمية.

ومن أجل دعم الأفكار السابقة تم صياغة معادلة التبادل الشهيرة التي نسبت إلى "إرفنج فيشر" وهو إحصائي أمريكي، توصل إلى صياغة النظرية الكمية باستخدام معطيات إحصائية عن الاقتصاد الأمريكي، حيث انطلق من أن سوق النقد يكون في حالة توازن لما يكون الطلب على النقود مساو للعرض عليه، وقد عبر عن هذا الشرط بالصيغة التالية:

$$MV=PT$$

أ.د عزيزة بن سمينة

حيث:

M: كمية النقود المعروضة وهي تمثل النقود المعدنية الذهبية والصكوك البنكية المغطاة بالذهب، ونقود الودائع الجارية التي ترتبط بعلاقة ثابتة بالنقود المعدنية، فزيادة كمية النقود المعدنية بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة كمية نقود الودائع بنفس النسبة؛

V: تمثل سرعة تداول النقود وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة، ولها نفس تأثير زيادة كمية النقود؛

P: المستوى العام للأسعار وهو الوسط المرجح لأسعار كل ما يتم بيعه وشرائه بالنقود كالسلع والخدمات والأوراق المالية وغيرها؛

T: حجم المعاملات وتضم كل السلع والخدمات التي بيعت أو اشتريت بالنقود خلال فترة زمنية معينة، باستثناء ما يتم مبادلته بالمقايضة والمقاصة بين الديون وكل ما يوجه للاستهلاك الذاتي.

والمعادلة أعلاه يعكس الطرف الأيسر منها جانب العرض النقدي، بينما الجانب الأيمن منها فيمثل جانب الطلب على النقود على مستوى الاقتصاد الكلي، ولتحويل المعادلة أعلاه إلى معادلة التبادل فقد استخدم فيشر الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى:** سرعة تداول النقود V ثابتة في الأمد القصير، ولا تتغير إلا على المدى الطويل، لأنها تتحكم فيها عوامل غير نقدية مثل:
   - ✓ العوامل النفسية والتي تؤثر على عادات الدفع وكيفية إنفاق النقود من طرف الجمهور؛
   - ✓ مدى شيوع الوعي المصرفي بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود وتقليل كمية النقود المصدرة، نتيجة استخدام مختلف وسائل الدفع غير التقليدية ويقلل من الاحتفاظ بالنقود المكتنزة؛
   - ✓ مدى تطور الجهاز المصرفي والأسواق المالية، مما يؤدي إلى سرعة تداول النقود نتيجة زيادة حجم المبادلات؛
   - ✓ كثافة السكان ودرجة تنقلهم.
2. **الفرضية الثانية:** حجم المعاملات T ثابت في الأمد القصير نتيجة وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فيكون حجم الإنتاج ثابتا، وعليه يتميز الطلب على النقود بالاستقرار.
3. **الفرضية الثالثة:** وتتمثل في استبعاد تأثير أي عامل نقدي آخر بخلاف كمية النقود أو أية عوامل حقيقية أخرى على المستوى العام للأسعار.

أ.د. عزوز بن عمارة

وعليه فإن معادلة التبادل الواردة أعلاه يمكن إعادة كتابتها لتعبر عن النظرية الكمية كما يلي:

$$P= MV/T$$

في ظل افتراض مرونة الأسعار والأجور وثبات حجم الإنتاج وسرعة تداول النقود، فإن كل تغير في كمية النقود M سوف يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار P بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

مثلا زيادة البنك المركزي للنقود المعدنية المتداولة بـ 2% سوف يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة مع بقاء كل من حجم المعاملات وسرعة تداول النقود ثابتة.

ثانيا: التحليل النقدي من النظور النيوكلاسيكي:

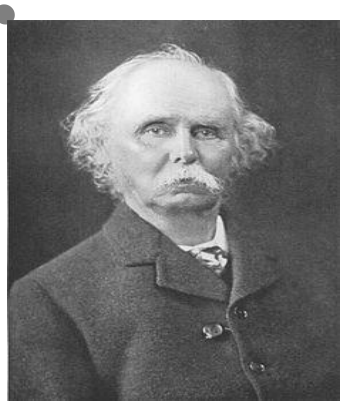

ألفرد مارشال) بالإنجليزية(Alfred Marshall : اقتصادي بريطاني ولد في 26يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره. اشتهر بكتابه «مبادئ الاقتصاد» (1890) حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا.

محتوى النظرية:

تعتبر هذه النظرية امتدادا للتحليل الكلاسيكي، وقد عرف روادها باسم الكلاسيكيون الجدد (اتباع مدرسة كامبريدج) ومن امثالهم الفريد مارشال، ارثر بيجو، ستانلي جيفونس، ليون فالراس وكارل منجر.

وبما ان صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات كانت تعاني من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات T المتعلقة بالإنتاج أو الناتجة عن بيع الأوراق المالية، وبالتالي أصبح من الصعب افتراض ثبات T حتى في حالة توفر الاستخدام التام، أما المشكلة الثانية تتعلق بسرعة دوران النقود والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة.

أ.د. عزيزة بن سمينة

وبذلك انطلق ألفريد مارشال من نفس المعادلة التي توصل إليها فيشر، ولكنه رأى أن النقود لا تطلب فقط لغرض المعاملات، فالنقود الموجودة بحوزة المتعاملين الاقتصاديين قد لا يتم إنفاقها بالكامل، وإنما هناك جزء منها قد يرغب الأفراد الاحتفاظ به على شكل سائل وهو ما سماه بالطلب على النقود، وهو المتغير الذي سيكون له تأثير على المستوى العام للأسعار، وقد توصل مارشال إلى أن:

$$MV=Py$$

حيث:

M: وهي العرض النقدي والذي يتضمن النقود المعدنية والورقية والودائع البنكية؛

V: وهي سرعة تداول النقود الدخلية أي الناتجة عن تداول السلع والخدمات النهائية ؛

P: المستوى العام للأسعار للمنتجات والخدمات المتضمنة في الدخل الحقيقي؛

y: الدخل الحقيقي أو الإنتاج القومي وهو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد.

ومن المعادلة أعلاه نلاحظ أن الطرف الأول على اليسار يمثل العرض النقدي، بينما الطرف الأيمن يمثل الدخل النقدي أو القيمة النقدية للدخل الحقيقي، وهو حاصل ضرب الأسعار الجارية في الإنتاج الحقيقي والذي رمز له بـ Y وتصبح المعادلة كما يلي:

$$MV=Y$$

ومن المعادلة السابقة، توصل مارشال أن كمية النقود المعروضة M هي النسبة 1/V من الدخل النقدي القومي، وهي النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخلهم على شكل نقدي سائل، وهي تمثل الطلب على النقود لغرض ولكن لغرض المعاملات فقط في المستقبل.

$$M=1/V \cdot Y$$

وهذه النسبة رمز لها بـk وأصبحت المعادلة كما يلي:

$$M=k \cdot Y$$

أ.د. عوزقين سمينة

والنسبة k تمثل متوسط الفترة الزمنية التي يفضل الأفراد الاحتفاظ فيها بجزء من الدخل الحقيقي في شكل نقود، وهو مقلوب سرعة تداول النقود ولكن العوامل التي تتحكم فيه تختلف كلية عن تلك العوامل المحددة لسرعة تداول النقود، فهو مرتبط بمستوى الدخل الحقيقي والثروة الإجمالية، أما عن علاقة الطلب على النقود بالمستوى العام للأسعار فيرى مارشال أن:

- في حالة ارتفاع المعروض النقدي وزيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بها، فهذا معناه انخفاض الطلب على السلع والخدمات، مما ينعكس في صورة انخفاض المستوى العام للأسعار في ظل ثبات العرض منها؛
- أما في حالة ارتفاع المعروض النقدي وانخفاض رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود معناه زيادة النسبة المخصصة للإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي يزيد الطلب عليها فترتفع أسعارها في ظل ثبات العرض منها.

وعلى الرغم من أن مارشال لم يتكلم بشكل مباشر عن المستوى العام للأسعار وتأثير المعروض النقدي عليها، إلا أنه أشار إلى مفاهيم جديدة لم تكن متداولة من قبل وأهمها الاعتراف للنقود بوظيفة مخزن للقيمة وكذا تأثير التغير في الطلب على النقود بعدما كان الكلاسيك يعتبرونها ثابتة في المدى القصير ولا تتغير إلا على المدى الطويل

ثالثا: تقييم النظرية الكلاسيكية:

رغم أهمية النظرية الكمية في تفسير الأسعار والنظرية الكلاسيكية بشكل عام، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 قد وضعتها على المحك وعرضتها لانتقادات كانت تمهيدا لظهور التيار الكينزي بمفاهيم جديدة، اهمها:

- أن هذه المعادلة متطابقة صحيحة دوما، لأن كمية النقود مضروبة في سرعتها تعبر لنا عن قيمة المبادلات التي تمت على مستوى الاقتصاد القومي؛
- أن حجم المعاملات T متغير غير موضوعي لقياس النشاط الاقتصادي، فهو يعطي رقما مبالغا فيه للنشاط الاقتصادي، لأنه يحتوي على كل المعاملات التي تمت في الاقتصاد دون التفرقة بين المنتجات الوسيطة والنهائية، وهو ما يعني أن المنتجات الوسيطة تحسب عدة مرات؛
- أن مؤشر الأسعار المستخدم لا يعبر كذلك عن الواقع الفعلي لمستويات الأسعار السائدة في الاقتصاد؛
- إهمال فيشر لمتغيرات أخرى نقدية وغير نقدية لها تأثير على الأسعار كمعدل الفائدة والعرض والطلب؛

أ.د. عزيزة بن سينة

- أن العلاقة التناسبية بين زيادة مخزون النقود والأسعار قد لا تتحقق في الواقع؛ فالعرض النقدي المعدني قد يزيد بنسبة معينة، ولكن البنوك قد تخلق كمية ودائع أكبر منها نتيجة عمل المضاعف النقدي، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر من نسبة زيادة المعروض النقدي...إلخ؛
- حجم المعاملات لا يكون ثابتا، فهو يتغير من فترة إلى أخرى؛
- اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن كل ما يدخر يعطي فائدة، أي أنها لم تأخذ في الحسبان وجود ظاهرة الاكتناز؛
- يدعي الكلاسيكيون أنه لا توجد فائدة بدون ادخار لكن قد تقوم البنوك التجارية بخلق النقود لتحصل منها على فوائد دون وجود ادخار فعلي؛
- اعتبر الكلاسيكيون أن منحنى الادخار مستقل عن منحنى الاستثمار، وهذا أمر غير مؤكد لأن الزيادة في حجم الاستثمار تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة حجم المدخرات؛
- عدم القبول بافتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام، فالتوازن يمكنه الحدوث دون مستوى التشغيل الكامل؛
- –عدم القبول بفكرة وجود يد خفية أو التوازن الحتمي (الآلي) كفيلة بتحقيق التوازن العام للاقتصاد، حيث أن المستقبل أبان ان هذه الآليات خاطئة ولم تضمن تحقق التوازن؛
- النقود لها دور مهم في الاقتصاد، وليس كما اعتقد الكلاسيك فهم اعتبروا أن الطلب عليها يكون لدافع المعاملات فقط ؛
- رفض فكرة حياد وعدم التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

أ.د. عزيزة بن سمينة